

بعدهما أبدى "غضبه" من المنظمات الدولية غير الحكومية

بوتفليقة يدعو الصحافة إلى طي ملف المفقودين

كان رئيس الجمهورية في خطابه أمس من خلال تنصيب لجنة حقوق الإنسان
ساختطاً على المنظمات الدولية غير الحكومية النشطة في ميدان حقوق

الإنسان والتي تهتم بالشأن الجزائري.

الجزائر» وهي إشارة واضحة إلى المنظمات الوطنية والدولية المهتمة بالملف. مذكراً كما فعل في مرات عديدة سابقة أن القضية لا تخص الجزائر لوحدها. وفي نفس السياق قال بوتفليقة أنه «لا يرى أي عيب في أن تناول الصحافة مسألة المفقودين وكذلك لا عيب في نقدها لعمل السلطات العمومية. إلا أنه عندما يتعلق الأمر بمشكلة على هذا القدر من الحساسية فإني أعقد أنه ينبغي أن تتحلّى بحد أدنى من الموضوعية في الطرح والتناول وتتمع أي شطط في استغلال ما تعاتبه الأسر المكلّمة بالكل والنجم».

موقف بوتفليقة الجديد هو بمثابة رسالة إلى الصحافة الجزائرية لتحذّر حدوده. أي أن تكف عن إثارة ملف المفقودين تماماً!

س ع



بتحقيق. علماً وأن زيارة هذا الوفد للجزائر تزامن مع إصدار المنظمة لتقرير حول الافلات من العقاب في الجزائر وهي التهمة الموجهة لمصالح الأمن وعناصر للدفاع الذاتي.

وبخصوص الأطراف الرسمية التي تحدث عنها بوتفليقة، فإن هذه الأخيرة لا يمكن إلا أن تكون سوى الأحزاب الاشتراكية الأوروبية المنصوية تحت لواء الألفية الاشتراكية وحزب الاشتراكيين الأوروبيين، وهي الأحزاب التي تحمل مواقف متطابقة مع مواقف جبهة القوى الاشتراكية وتعتبر من أكثر مروحي من يقتل من؟

من جهة أخرى، تحدث بوتفليقة عن ملف المفقودين. لكنه لم يأت بأي جديد بشأنهم لا من حيث عددهم ولا من حيث مصيرهم. وهو الذي سبق وأن قُبِرَ عددهم بـ 10 آلاف. ولكنه هذه المرة جدد تأكيده أن היאكل الدولة تبذل كل ما في وسعها من أجل العثور عليهم. أو الحصول على معلومات دقيقة وموثقة عن مآلهم. عذراً في الوقت نفسه مما سماه «الإنسياق في ثناله. التلاعبات والمناورات التي تعتمد على توظيف عائلات المفقودين لتشويه سمعة

س ع

بوتفليقة قال أن الموقف الذي يميز بعض المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان وبعض الأوساط في الغرب بما فيها الأوساط الرسمية. يكر عن الدولة الجزائرية تواجدتها في حفظ الأمن ونجسها الحق في الدفاع الشرعي.

بوتفليقة لم يذكر هذه المنظمات بالإسم مثلما لم يذكر تلك الأوساط الرسمية القريبة، وإن كان الأمر واضحاً إذ يتعلق بمجموعة المنظمات التي لم تكن لينة في تقاريرها حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر منذ 1992. وعلى رأسها منظمة العفو الدولية أمستي أنتر ناسيونال، وهيومن رايتس ووتش والاتحادية الدولية لرابطات حقوق الإنسان. وحتى مجموعة الأزمات الدولية (أي. سي. جي) التي تقف موقفاً متناقضاً لموقف السلطة في الجزائر. كما أنها تغرق في طرح واحد وهو أن هذه الأخيرة مسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان وتحملها نفس ما تحمله للجماعات الارهابية أو أكثر في بعض الحالات. خاصة وأن هذه المنظمات أو على الأقل أغلبها من أنصار السؤال المعروف من يقتل من؟

وحسب وإن حقق بعض القارب بين السلطات الجزائرية. وبعض من هذه المنظمات منذ مجي بوتفليقة الذي أعلن ترحيبه بها وقال إن الجزائرية ليس لديها ماتخفية. إلا أن وفود هذه الأخيرة كانت دوماً تعود بتقارير سوداء حول وضعية حقوق الإنسان في الجزائر. كما أن الزيارة الأخيرة لوفد أمستي بيت وجور تباعد كبير في الروى الطرفين خاصة وأن وفد المنظمة طلب إجراء لقاء مع قيادة الجيش. وهو الطلب الذي لم